محاربة الإرهاب بـ«القطعة»!

عبد السلام حجاب

لا يحتاج مراقب لحسابات السياسة الأميركية في أيام الرئيس أوباما قبل موعد الرحيل في الانتخابات الرئاسية العام القادم، إلى تحليلات إضافية، كي يدرك أن لملمة أوراقه الملوثة بعار الإرهاب وفشل الحلف الستيني الذي أنشأه بادعاء كاذب لمحاربته، تواجه اضطراباً في الرؤية ومصاعب في التنفيذ السياسي والميداني.. فصار أشبه بتاجر مفلس يبحث عن مخرج في دفاتره القديمة، إذ لم يعد بمقدوره تحمل واقع إفلاس المشروع ولا فتح حسابات جديدة على رصيد مأزوم ومكشوف.

لكن وكعادتها بسياسة المعايير المزدوجة تحاول واشنطن تحت عنوان «انتهت اللعبة» الذي سربته الخارجية الأميركية من دون تأكيد اعتماد خلط الأوراق على خلفية غباء العثماني أردوغان بقبوله التورط بإسقاط القاذفة الروسية سو ٢٤ والتعويل على نتائج اجتماعات يكفي عقدها في السعودية كي يفصح عن مضمونها الإرهابي.

وهو ما يجعل المراقب يسأل هل كانت واشنطن عدلت من سياسة احتكار الحرب الدعائية على الإرهاب، باتجاه استعادة محاربة الإرهاب بالقطعة وفقاً لتوصيفاتها المصلحية لفرض واقع سياسي بوساطة إرهابيين بربطة عنق يحفظ للرئيس أوباما شيئاً من ماء الوجه كما يؤمن للكيان الإسرائيلي قوة إضافية تساهم في بسط نفوذه وهيمنته عبر أنظمة حكم مصنعة.

واستكمالاً، فإن السؤال الذي يطرح: ماذا تريد واشنطن من وراء دعوتها لاستضافة اجتماعات فيينا في دورة انعقادها الثالثة. هل مجرد كسب معنوي في مشهد التبدلات المتدحرجة إزاء الحل السياسي للأزمة في سورية الذي دفعت إليها نجاحات الجيش العربي السوري الإستراتيجية بإسناد وتعاون شرعيين من القوات الجوية الروسية والمستشارين الإيرانيين والمقاومة اللبنانية للقضاء على الإرهاب!؟ أم إن واشنطن تسعى لتحويل الاجتماع إلى فرصة افتراضية يمكن التحكم بمفرداتها لتصب في خدمة أوراقها المهترئة سواء لجهة تعطيل أي جهد مشترك لمحاربة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة أو لجهة محاولات إظهار مجموعات تتعاون مع داعش الإرهابي كقوى معتدلة!؟ ما يؤكد مساعي واشنطن لتنفيذ سياسات محاربة الإرهاب بالقطعة كأجندة تخفي أغراضاً سياسية تنعش الإرهاب وتطيل أمده كمقصلة سياسية لأي حل سياسي للأزمة في سورية وفقاً لما يريده السوريون.

لكن، ورغم التطورات وما تشي به من احتمالات فقد أكد الرئيس الروسي بوتين أنه.. «لا يمكن لأي دولة محاربة الإرهاب منفردة، عندما تكون الحدود مفتوحة وعندما يحصل الإرهاب على دعم كامل». وذلك في إشارة واضحة إلى دور العثماني أردوغان وأركان حكمه في تركيا ببيع النفط الذي تسرقه داعش من الحقول والآبار السورية والعراقية من جهة ومن خلال الدعم المالي والتسليحي الذي يقدم للإرهابيين من مشتقات النصرة والقاعدة. وهو ما حذر منه بشدة الوزير لافروف بقوله: «لا يمكن تحقيق تسوية سياسية مستدامة في سورية من دون تبادل نهائي لقوائم التنظيمات الإرهابية وتبني قائمة موحدة لها في اجتماع فيينا القادم».

ولعله يطرح سؤالاً حول مصير سياسات أميركا الداعمة للإرهاب وما ينجم عنها من فوضى وتعريض لأمن واستقرار المنطقة والعالم للمخاطر وباتجاهات لا تحمد عقباها، أم ستكون منصة لشروط تبحث عن مكاسب وهمية دونها مزيد من المواجهة ولن تكون أوروبا بمنأى عنها؟

ناهيك عن الكيان الإسرائيلي الذي بات يحسب لتداعياتها المحتملة!؟ علماً بأن روسيا بحسب الكرملين تؤكد.. أن الطيران الروسي سيستمر بضرب البنية التحتية للإرهاب وتدمير الصهاريج الناقلة للنفط المتوجهة إلى تركيا عبر الحدود. وكانت الدعوة الروسية الواضحة لتركيا بضرورة إغلاق حدودها مع سورية وعدم تحويلها إلى ممرات إنعاش للإرهابيين وذلك بعد أن شكل طيران التحالف الأميركي مظلة حماية للتنظيمات الإرهابية طيلة الأشهر الثمانية عشر الماضية وانتعشت خلالها أحلام أردوغان الطوباوية بما سمي مناطق عازلة أو آمنة على حساب قضم الجغرافيا السورية الوطنية.

مما لا شك فيه فإن مصير مثل هذه السياسات الأميركية في الحرب على سورية بوساطة الإرهاب لن يختلف كثيراً أو قليلاً عن سابقاتها، وإن تبدلت أشكال الدعم للإرهاب سياسياً أو لوجستياً أو إعلامياً، وهي الأشكال التي رافقت تنفيذ واشنطن لسياستها باستهداف سورية جيشاً وشعباً وقائداً عبر سنوات خمس مضت، ما يعني حكماً بأن العودة إلى إحياء خيارات قديمة ثبت فشلها، لم تعد مجدية وذلك في ظل ما يشهده الواقع السياسي الدولي من تقدم سياسي وعسكري للدول المناهضة المدافعة عن القانون الدولي وحقوق الشعوب، وتراجعات أوروبية ومقاربات أميركية فاقدة للمصداقية تساهم في تمدد الإرهاب وإطالة أمده، ولا سيما أن الذين يخضعون للأجندة الأميركية يعتمدون التمويه بإرهاب داعش وكأن الإرهاب ليس واحداً، وإن اختلفت مسمياته في محاولة للتلطي خلف المصطلحات ما حدا بالرئيس بوتين للقول: لا يمكن التوصل إلى تحالف لمكافحة الإرهاب في ظل وجود من يستغل الإرهابيين لتحقيق أهدافه. مؤكداً بوضوح لا يقبل مداراة أو مسايرة. «أننا نحارب الإرهاب في سورية بناء على طلب من الحكومة السورية الشرعية دفاعاً عن روسيا ومواطنيها والقوات الروسية تعمل بكفاءة عالية». ولعله الموقف الذي لا يستطيعه العديد من دول أوروبا ناهيك عن أميركا واستخدام أقنعة لتغطية الأغراض السياسية التي يسعون من أجلها.

وكما شدد الرئيس بشار الأسد على أننا لا نقبل تعبير المعارضة المقاتلة أو المعارضة المعتدلة التي تحمل السلاح فهذه ليست معارضة بل إرهاب. فقد أكد أن خيارنا الوحيد هزيمة الإرهاب والحفاظ على مجتمعنا العلماني وإجراء الإصلاحات التي يريدها السوريون حول نظامهم السياسي ومستقبلهم.

وبات من الثابت في مواجهة العقبات التي تضعها واشنطن وحلفها بتبني الإرهاب أن سورية وأصدقاءها واثقون أن القضاء على الإرهابيين سيشكل الخط الأساس في إرساء استقرار المنطقة والعالم، ما يعني أن السوريين حددوا خيارهم الوطني في محاربة الإرهاب منذ بدء المؤامرة الكونية باعتباره مقدمة الحل الذي يريده السوريون ويقررونه بأنفسهم ولا شك بأن صمودهم وشجاعة وتضحيات جيشهم الباسل تفتح الطريق إلى النصر الذي بات قريباً.

مؤتمر المعارضة في الرياض يبدأ غداً.. واحتدام الخلافات داخل «الائتلاف» على لائحة ممثليه

الوطن - وكالات

أكدت هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي المعارضة أن مؤتمر المعارضة في الرياض سيعقد في موعده المقرر بين ٨ – ١٠ الشهر الجاري، وذلك بعد تقارير صحفية رجحت تأجيل المؤتمر، في وقت لم ينجح أعضاء الائتلاف المعارض حتى الآن في الاتفاق على لائحة ممثليه في المؤتمر وسط تفاقم الخلافات بين رئيسه خالد خوجة وعدد من الأعضاء الذين يأخذون عليه حصر مشاوراته بالأتراك وعدم الاجتماع بهم لتحضير الأوراق التي سيتوجه بها إلى السعودية.

وأوضح المنسق العام لهيئة التنسيق حسن عبد العظيم لـ«الوطن»، أن الأمور تسير وفق ما هو مخطط لها، و«اليوم (الأحد) سنغادر إلى بيروت للحصول على الفيزا من السفارة السعودية ثم المغادرة إلى الرياض»، مضيفاً: «لم نبلغ بأي جديد». وفي وقت سابق من يوم أمس ذكرت تقارير لوكالات أنباء أن عدة مصادر في المعارضة السورية في السعودية رجحت تأجيل مؤتمر المعارضة السورية المقرر عقده يوم الثلاثاء القادم في الثامن من كانون الأول، ليومين إلى العاشر من الشهر الجاري.

وأفادت المصادر بأن «الموعد كان مقرراً في الأصل في العاشر من كانون الأول، وتم التعجيل به، ولكن لم يتم الانتهاء من قوائم الحضور بعد»، وأكدت المصادر أنه تم حتى الآن الاتفاق على مئة اسم فقط من الحضور وجار استكمال القوائم النهائية». ويهدف المؤتمر إلى الإعداد لرؤية سياسية مشتركة للتفاوض مع وفد حكومي واختيار نحو ٢٥ شخصية من بين أعضائه لتشكيل وفد المعارضة، وذلك وفق ما نص عليه بيان «فيينا ٢».

وأمس الأول أكد عبد العظيم، أن وزارة الخارجية السعودية وافقت على القائمة المتضمنة ١١ اسماً من أعضاء هيئة التنسيق للمشاركة في المؤتمر، إضافة إلى ثلاثة أسماء أخرى ستشارك بصفة شخصية. وعلمت «الوطن» أن قائمة الـ١١ الخاصة بهيئة التنسيق تتضمن إضافة إلى رئيس الوفد عبد العظيم، كل من: أحمد العسراوي، جون نسطه، منير البيطار، محمد عبد المجيد حمو، زكي خرابة، طارق أبو الحسن، يحيى عزيز، زياد وطفه، بسام صقر، صفوان عكاش.

كما علمت «الوطن»، أن من بين قائمة المستقلين المدعوين كلاً من يحيى قضماني، ناصر الحريري، بشير اسحاق السعلي، عبدو عباس النجيب، محمود الكسر، عبد المجيد ياسين حميدي الويسي.

وارتفع بحسب تقارير صحفية أمس الأول عدد المعارضين السوريين المدعوين إلى مؤتمر الرياض إلى ١٠٠، بعد أن كانوا نحو ٦٥ شخصاً منهم نحو ٢٥ مستقلاً من خارج هيئة التنسيق والائتلاف، وربما سيشارك نحو ١٥ ممثلاً عن المسلحين الذين يوافقون على الحل السياسي.

وذكرت التقارير أن حصة الائتلاف المعارض ارتفعت إلى نحو ٣١ شخصاً، بينهم ٢٠ عضواً دعوا بصفتهم أعضاء في الائتلاف، على حين دعي الآخرون بصفتهم مستقلين. وتم توسيع عدد المدعوين من لجنة مؤتمر القاهرة بضم هيثم مناع وجهاد مقدسي إلى جمال سليمان وخالد محاميد بعد اتصالات أجراها وزير الخارجية المصري مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري ودول إقليمية.

وبحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء أكد نائب رئيس الائتلاف هشام مروة أمس الأول، أن «الائتلاف سيحضر المؤتمر في الرياض ولكنه ما زال يعد الوفد الذي سيمثله ولم يتأكد بعد إذا ما كان سيكون بنفسه ضمن الوفد أم لا».

من جهتها ذكرت صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية أن أعضاء الائتلاف لم ينجحوا قبل أيام معدودات من انعقاد مؤتمر الرياض، في الاتفاق على لائحة ممثليه في المؤتمر وسط تفاقم الخلافات بين رئيس «الائتلاف» وعدد من الأعضاء الذين يأخذون عليه حصر مشاوراته بالأتراك وعدم الاجتماع بهم لتحضير الأوراق التي سيتوجه بها إلى السعودية.

ونقلت الصحيفة عن أمين سر الهيئة السياسية في الائتلاف أنس العبدة: إنه «جرت المطالبة بإعطاء ٥ مقاعد للهيئة إلا أنه لم تتم الموافقة إلا على إعطاء مقعدين اثنين، والنقاشات جارية لحسم هذا الموضوع»، وأردف: إن «مجمل عدد المقاعد المخصصة للائتلاف يتراوح ما بين ٢٩ و٣١ مقعداً ٢٠ منهم للشخصيات التي ضمتها اللائحة التي تقدم بها الرئيس خوجة، و٧ لشخصيات وطنية والعدد المتبقي لممثلي الهيئة السياسية».

من جهته، أكد عضو الائتلاف أحمد رمضان بحسب الصحيفة، أنه «حتى الساعة لم يحصل أي اتفاق حول لائحة موحدة للائتلاف تشارك في مؤتمر الرياض»، مشيراً إلى أن السعودية رحبت بقائمة أرسلت إليها ضمت أسماء ممثلي معظم الكتل، «إلا أن إصرار رئيس الائتلاف خالد خوجة بالتشاور مع الأتراك على حصر الأسماء باللائحة التي كان قد اقترحها أطاح بكل مساعي التوافق».

وتابع رمضان: «بدل أن يجلس خوجة معنا لتحديد أسماء المشاركين ولإعداد الوثائق التي يجب أن تطرح على الطاولة في الرياض، ذهب إلى الأتراك»، منتقدًا بشدة «عدم تمثيل المنطقة الشمالية في سورية في المؤتمر علماً بأنها تضم ٢٧ في المئة من إجمالي سكان سورية». ونبّه رمضان من «آثار سلبية بالغة في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق حول تمثيل الائتلاف في المؤتمر الذي ارتفع عدد المشاركين فيه من ٦٥ إلى ١٢٠».

في هذا الوقت لفت ما نقلته مواقع معارضة عن رئيس الائتلاف السابق معاذ الخطيب لجهة اعتذاره عن حضور مؤتمر الرياض.

وقالت المواقع: إن الخطيب كتب في موقع «فيسبوك» في تدوينة له عبر صفحته الشخصية: «تلقيت دعوة رسمية لحضور المؤتمر، وتم الاعتذار عنها بشكل رسمي. خالص الشكر للإخوة الذين أمنوا تلك الساحة للقاء، ولكل جهد تبذله السعودية لرفع المعاناة عن شعبنا وأهلنا، وأرجو لكل المشاركين التوفيق والسداد».

في الأثناء أعلنت ميليشيا «جيش الإسلام» أنها تلقت دعوة للمشاركة في المؤتمر. ولم تذكر إن كانت تعتزم الحضور، على ما ذكرت وكالة «رويترز» للأنباء.

من اجتماع المعارضة السورية الأخير في القاهرة

وزير بحكومة الظل ونواب ألمان يتحدثون عن «النفاق السياسي» ويطالبون بوقف فوري لتوريد الأسلحة إلى قطر والسعودية وتركيا

وكالات

بعد أن انتشى المسؤولون في عش «دوانغ سترتيت» (مقر رئاسة الوزراء البريطانية) بموافقة مجلس العموم على توسيع مهمة الطائرات البريطانية لضرب تنظيم داعش الإرهابي لتشمل سورية إلى جانب العراق، حذر وزير في حكومة الظل العمالية من أن القصف البريطاني على التنظيم في سورية سيؤدي إلى جيل جديد من المتطرفين.

في المقابل، أفادت تسريبات بأن ألمانيا، التي انضمت مؤخراً إلى التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، لا تنوي تزويد تركيا سوى بمعلومات استخباراتية محدودة بشأن سورية والعراق خوفاً من لعبة أنقرة المزدوجة حيال داعش، وذلك وسط تصاعد أصوات داخل البرلمان الألماني، تطالب بالضغط على أنقرة من أجل إنهاء «لعبتها القذرة» في سورية عوضاً عن قصف داعش في هذا البلد.

وحذر وزير الخزانة في حكومة الظل العمالية في بريطانيا جون ماكدونيل من أن موافقة مجلس العموم على قصف داعش في سورية قد يوجد جيلاً جديداً من المتطرفين العازمين على شن هجمات مماثلة لما حدث في باريس، ووصف القرار «بالخطوة المشينة إلى الوراء».

وقال ماكدونيل، وفقاً لموقع «روسيا اليوم»: إن الغارات الجوية التي بدأت هذا الأسبوع ستؤدي إلى خسائر في الأرواح، ويمكن أن تجعل بريطانيا أقل أماناً.

وفي مؤشر إلى تفاقم حدة الخلاف داخل حكومة الظل وحزب العمال البريطاني بشأن المشاركة في قصف داعش في سورية، كرر ماكدونيل تصريحاته حول خطاب وزير الخارجية في حكومة الظل هيلاري بن، الذي دعا النواب إلى التصويت لضرب داعش في سورية، محذراً من أن أرقى الخطب يمكن أن تؤدي إلى أعظم الأخطاء.

وزير الخزانة في حكومة الظل العمالية في بريطانيا جون ماكدونيل

في غضون ذلك، ذكرت مجلة «دير شبيغل» الألمانية أن الحكومة الألمانية لا تزال تبحث في إمكانية إرسال طائرات استطلاع «تورنادو» إلى قاعدة «إنجرليك» التركية، لكنها أشارت إلى أن «برلين لا تنظر إلى أنقرة بعين الثقة، ولا تنوي تزويدها بكل ما لديها من المعلومات الاستخباراتية، خوفاً من أن تستغل أنقرة هذه المعلومات لشن غارات على مواقع المقاتلين الأكراد».

ومطلع الأسبوع الجاري، وافق البرلمان الألماني على إرسال أكثر من ألف جندي لمواجهة داعش، في مهمة ستستغرق حتى أواخر العام المقبل وتبلغ تكاليفها نحو ١٣٤ مليون يورو.

وعزت المجلة، بحسب وكالة أنباء «الشرق الأوسط» المصرية، حذر الحكومة الألمانية إلى «اللعبة المزدوجة» التي تلعبها تركيا في مواجهة داعش.

وأضافت: «لقد قدمت أنقرة للائتلاف ثماني مقاتلات من طراز «إف ١٦» وهي تشارك أحياناً في الغارات الجوية على داعش. لكن تركيا في الوقت نفسه تستهدف المقاتلين الأكراد، الشركاء للولايات المتحدة الذين يحاربون الإسلاميين على الأرض في شمال العراق وسورية». وقالت المجلة: إن الجيش الألماني سيحرص على عدم استخدام طائرات «تورنادو» الألمانية في مهمات تنفذ على الأطراف الجنوبية لتركيا، الأمر الذي سيسمح بمنع جمع معلومات عن مواقع الأكراد، في إشارة على ما يبدو إلى «وحدات حماية الشعب»، ذات الأغلبية الكردية، التي تتبع لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية.

بدورها، طالبت نائب في البرلمان الألماني سارة فاغناخت، من يريد محاربة تنظيم داعش بأن يقطع التمويلات ويوقف تدفق الأسلحة والمقاتلين الجدد لهذا التنظيم.

وفي كلمة أمام البرلمان، وجهت فاغناخت، بحسب موقع «روسيا اليوم»، دعوة إلى الحكومة الألمانية، قائلةً: «من يرد محاربة داعش يجب أن تكون لديه الشجاعة لوضع حد لأعمال حلفائه، تركيا والسعودية، عرابي ومموّلي الجماعات الإرهابية». واعتبرت، أنه من الفظيع أن تتواصل عمليات التهريب حتى يومنا هذا عبر الحدود التركية، مشيرةً إلى أن زهاء ١٠٠ مقاتل جديد ينظمون كل ليلة إلى داعش عبر هذه الحدود.

وأكدت أنه بدلاً من أن تشارك ألمانيا في قصف سورية، كان من الأجدر حث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على إنهاء «لعبته القذرة». وقالت: «بالمناسبة هذا هو أردوغان الذي قصف الجماعات الكردية التي تقاتل هناك، ناهيك عن وجود أسلحة ألمانية، هذه فضيحة، إنه النفاق السياسي بعينه».

وشددت فاغناخت على ضرورة وقف توريد الأسلحة لداعش من السعودية وقطر، واقترحت على البرلمان «وقفاً فورياً» لتصدير الأسلحة الألمانية إلى السعودية وقطر وتركيا ومناطق الحرب، مؤكدةً في السياق أن من يرفض التصويت لمصلحة هذا القرار لا ينبغ له أبداً أن يقول مرة أخرى إنه يريد مكافحة الإرهاب.

ميركل تستعيد قوتها الشعبية بعد قرار التدخل العسكري في سورية

وكالات

قالت صحيفة «إيه بي سي» الإسبانية إن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عانت بسبب أزمة اللاجئين أسوأ تراجع في شعبيتها ولكنها الآن تستعيد قوتها الشعبية مرة أخرى في استطلاعات الرأي.

وقامت قناة ARD التليفزيونية بحسب موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري باستطلاع للرأي أظهر أن ٤٨٪ من الألمان راضون عن أداء ميركل، وهو ما يمثل زيادة ٦٪ عن الفترة الماضية.

وقالت الصحيفة: إن ميركل حصلت على دعم البرلمان لخططها للانضمام إلى المهمة العسكرية في سورية التي تهدف إلى محاربة تنظيم داعش الإرهابي.

وفي حين صوت ٤٤٥ من أصل ٥٩٨ عضواً في البوندستاج (البرلمان الألماني) لصالح العملية التي تستمر عاماً وتبلغ تكلفتها ١٣٤ مليون يورو (١٤٢ مليون دولار)، رفض ١٤٦ نائباً الخطة، وامتنع ٧ نواب عن التصويت.

ويسيطر التحالف بقيادة المحافظين المنتمية إليه ميركل والذى يضم حزب الديمقراطيين الاشتراكيين الذين يميلون لليسار، على نحو ٨٠٪ من أصوات البوندستاج.

وبموجب خطط الحكومة، سوف ترسل ألمانيا ١٢٠٠ جندي إلى جانب ٦ طائرات استطلاع من طراز تورنيدو وطائرة للتزود بالوقود لدعم التحالف الدولي المناهض لداعش، غير أن ألمانيا لن تقوم بمهام قصف.

وتشمل المهمة العسكرية أيضاً نشر ما يصل إلى ١٢٠٠ فرد عسكري وكذلك فرقاطة لدعم حاملة الطائرات الفرنسية «شارل ديغول» التي أرسلتها باريس للمنطقة.

فيسك يسخر من مؤتمر الرياض ويقيّم المشاركين: يمثلون تنظيمات إرهابية

وكالات

سخر الكاتب البريطاني روبرت فيسك من المؤتمر الذي تعتزم السعودية عقده في الرياض لشخصيات سورية معارضة وأخرى تنتمي إلى تنظيمات مسلحة، مشيراً إلى أن هؤلاء يمثلون تنظيمات إرهابية تتلقى تمويلاً من الخارج وتنظيمات لم يعد لها وجود على أرض الواقع.

وتساءل فيسك في مقال نشرته صحيفة «الإندبندنت» البريطانية تحت عنوان «قمة الوحدة السعودية ستبرز فقط انقسام العرب» حسب وكالة «سانا» للأنباء، عن كيفية تحقيق هذه الوحدة على حين أولئك الذين سيشاركون في الاجتماع يمثلون تنظيمات إرهابية بما فيها جبهة النصرة والقاعدة التي تقطع الرؤوس وتحصل على تمويلها من مصادر في قطر وعن الأشخاص الذين سيمثلون ما يسمى الجيش الحر الذي لم يعد له وجود في الواقع؟

وأشار فيسك إلى أنه من غير المستغرب أن يسارع حلفاء آل سعود في الغرب إلى إعلان دعمهم وتأييدهم لهذا الاجتماع حيث أعطت واشنطن بالطبع موافقتها على المبادرة المطروحة من السعودية حليفتها المعتدلة.

وقال فيسك: «إن السؤال الأكثر أهمية هنا يتعلق بتنظيم داعش الإرهابي الذي يطبق تقاليد الحركة الوهابية بكل وحشيتها ويحصل على تمويله من السعودية فمن سيقوم بتمثيل وجهة نظره الفريدة والعنيفة في مؤتمر الرياض؟».

وأضاف: إن نزعة داعش لقطع الأعناق ستمنعه على الأغلب من حضور الاجتماع لكن لا داعي للقلق إذ إن جبهة النصرة التي سترسل بالتأكيد ممثلاً عنها ستفي بالغرض فلديها هي الأخرى عادة قطع الرؤوس.

وتابع فيسك: إن مبعوث السعودية إلى الأمم المتحدة يصر على أن جميع أطياف المعارضة ستحضر الاجتماع وذلك يعني بالتأكيد أن كل الجهات ستحضر باستثناء الذين تخجل السعودية من الاعتراف بهم وباستطاعة عناصر داعش إذا ما تمت دعوتهم أن يزوروا المتحف الذي يجري تشييده في الرياض وأن يزوروا ضريح مؤسس الحركة الوهابية التي يؤمنون بها بشدة.

ويتبع تنظيم داعش الإرهابي الإيديولوجية الظلامية ذاتها التي تفرضها سلطات آل سعود لكن الغرب يغض الطرف عن الانتهاكات والجرائم الإنسانية التي ترتكبها العائلة المالكة في السعودية نظراً للمصالح الاقتصادية والتجارية التي تجمعهم.

الكاتب البريطاني روبرت فيسك

برلين تحذر الرياض: زمن غض النظر عن دعم التطرف ولّى

تحذير بنبرة عالية وواضحة صدر من ألمانيا باتجاه المملكة العربية السعودية من أجل وقف «دعم التطرف الديني»، وجهه سيغمار غابرييل نائب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ووزير الاقتصاد الألماني متهماً السعودية بـ«دعم المراكز والمساجد الوهابية في كل أنحاء العالم التي يأتي منها الكثير من المتطرفين والمشتبه فيهم في ألمانيا». وحذر غابرييل الذي يعد الشخصية الثانية في الحكومة الاتحادية في تصريح لصحيفة بيلد أم زونتاغ الألمانية أمس الأحد المملكة العربية السعودية ودول الخليج مما سماه «دعم التطرّف الديني» في ألمانيا، قائلاً: «إن زمن غضّ النظر قد ولّى» و«يتعين توضيح هذا الأمر للسعوديين»، مضيفاً: إن «تمويل مساجد وهابية في جميع أنحاء العالم يتم من المملكة السعودية وهناك الكثير من الإسلاميين الذين يشكلون خطراً ويأتون إلى ألمانيا من هذه المجتمعات».

وأشار غابرييل وهو رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي أيضاً إلى أن الأصولية الراديكالية التي تحدث في المساجد السلفية ليست أقل خطورة من التطرف اليميني ولذا ينبغي وضع حد لها، مشدداً على ضرورة أن تتدخل الدولة بمجرد أن تتم الدعوة إلى العنف وكراهية البشر، وقال: «يتعين علينا تطبيق المعيار ذاته مع السلفيين مثلما يحدث مع مرتكبي جرائم العنف المتطرفين».

سيغمار غابرييل

توماس أوبرمان

من جانبه حذر رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي توماس أوبرمان من انتشار الوهابية في ألمانيا وخاصة في ظل تمويل السعودية للمساجد.

وقال أوبرمان «إن من الضروري أن تكون هناك مراقبة دقيقة لهذه المساعي من خلال حماية دستورية» مشيراً إلى أن الوهابية تمد تنظيم داعش الإرهابي بالأيديولوجيا المتطرفة وتسهم أيضاً في تطرف مسلمين معتدلين في دول أخرى.

ولعل كلام غابرييل يعد الانتقاد الألماني الأوضح للمملكة العربية السعودية في تاريخ علاقات البلدين، ويأتي في ظل تزايد المخاوف في أوروبا من تنفيذ هجمات إرهابية.

واندلع الخلاف غير المعتاد بين المستشارية الألمانية ووزارة الخارجية من جهة ووكالة الاستخبارات الخارجية الألمانية من جهة أخرى، عندما أصدرت الوكالة تقريراً الأربعاء تتهم فيه السعودية بتغيير في سياستها الخارجية في شكل يزعزع الاستقرار في المنطقة.

وصادق البرلمان الألماني الجمعة على المشاركة في التحالف الدولي ضد داعش في العراق وسورية من خلال ١٢٠٠ جندي في مهمة لن تشمل تنفيذ عمليات قصف بل ستقتصر على المهمات الاستطلاعية.

(الميادين – روسيا اليوم – سانا – أ ف ب)